أصـول النحـو العـربي بين محمد عيد ومحمد خير الحلـواني القياس انموذجًا

م. كريم سوادي معين

The origins of Arabic grammar between Muhammad Eid and Muhammad Khair al-Halawani, analogy as a model

Lect. Karim Sawadi Mueayan

ملخص البحث

يتناول البحث أهم الأساليب التي تتطور بها اللغة العربية في القرون المبكرة وهو بمثابة قاعدة يبنى عليها كل ما هو مجهول من كلام العرب، حتى يتبين به شأنه ويكتشف أمره فالعلماء يلجؤون إلى القياس ليميزوا كلام العرب الموثوق بصحته عند الكثير . فهو يعالج قضية من قضايا النحو العربي، اعتمدها النحويون وأخذوا بها في مسائل كثيرة من مسائلهم النحوية.

فبينت في هذا البحث ماهية القياس، كونه أصلًا من أصول العربية ثم عرضتُ أهم الأسباب التي دعت العرب إلى العمل به، ومن ثم أخذت الحديث مستعرضا أهم المواقف التي تبناها جملة من العلماء القدامى والمحدثين.

Abstract

The research deals with the most important methods by which the Arabic language developed in the early centuries. It serves as a base on which the Arabs all unknown speech is built, so that its importance until its significance becomes clear and its matter is discovered. Scientists resort to analogy to distinguish the speech of the Arabs whose authenticity is documented by many. It addresses an issue of Arabic grammar. Grammarians adopted it in many of their grammatical issues

In this research, I explained the nature of analogy, as it is one of the foundations of Arabic; then I presented the most important reasons that promted the Arabs to implement it. Finally, I took the hadith by reviewing the most important positions adopted by a group of ancient and modern scholars.

المقدمة:

الحمد لله حمد الشَّاكرين، والصلاةُ والسلامُ على النبي الأمين وعلى آله وأصحابه الأكرمين.

أمَّا بعدُ:

فمنذ نشأة الدراسات اللغوية العربية أخذ العلماء من العرب وغيرهم يتنافسون على خدمة هذه اللغة والعناية بها درسا وتأليفا، وكانت عنايتهم منصبة على اللغة الفصحى التي ورثها العرب عن آبائهم معربة وكانوا ينطقونها سليقة كما اكتسبوها، وإن الشيء الأهم كان عندهم، هو اقتفاؤهم أسسا في جمع المدونة اللغوية؛ فالنحويون لم ينطلقوا من الفراغ وإنما رسموا نهجاً ارتكزوا عليه، وبنوا عليه تراثهم اللغوي؛ حيث إنهم جمعوا اللغة، ثم قاسوا عليها ومن بعد ذلك عللوا لها ٠ فعلم أصول النّحو من أهمّ علوم اللسان العربي وأجلّها قدرا. وهو علم ينظر في القواعد العامة والأصول الأولى التي قام عليها صرح النّحو العربي. وقد بنيت أدلته على السماع والقياس واستصحاب الحال والإجماع فمنها ما يتصل بالنقل ومنها ما يستنبط بالعقل، لأن ذلك يجعل المنهجي والمعرفي مفتوحا تجاه مواكبة اللغة للجديد المستجد.

وسنتناول في هذا البحث كتب أصول النحو العربي للمؤلفين المعاصرين وهما الدكتور محمد عيد والدكتور محمد الحلواني.

أصول النحو في نظر النحاة، لمحمد عيد: تناولت أصول النحو العربي من ثلاثة جوانب هي: نظر النحاة وقصد به ما فهمه من أقوالهم، والظروف العلمية التي أثرت في دراستهم للغة في ذلك العصر، ورأي ابن مضاء القرطبي، وكذلك علم اللغة الحديث: تناول فيه آراء ابن مضاء القرطبي في ضوء علم اللغة المعاصر مبينا سبقه إلى كثير من الآراء والأفكار

التي جاء بها. وتكون الكتاب من خمسة فصول؛ تناول في الأول الصلة بين الثقافة العربية والأجنبية في عصر نشأة علوم العربية. واهتم في الفصل الثاني بالحديث عن القياس حيث قسمه على قياس استقرائي وقياس شكلي. وتطرق في الفصل الثالث إلى التعليل النحوي متتبعا نشأته وتطوره. وأما الفصل الرابع فتناول فيه التأويل وخصص الفصل الأخير لنظرية العامل.

أما أصول النحو لمحمد الحلواني: فهو من الكتب الجديرة بالوقوف عليها في هذا السياق، لكونه ألم بالدراسات التي سبقته، وحاول أن يقومها ويصححها في إطار الدرس اللساني الحديث، وما يتماشى وخصائص اللغة التركيبية، تناول الكتاب في قسمه الأول السماع، وتطرق في قسمه الثاني إلى الاستدلال الذهني وهو " المحاكاة العقلية التي تهدف إلى استنبـاط الحكم وتصحيحـه" ويكون عن طريق القياس والعلة النحوية واستصحـــاب الحـــال والاستحسان والإجماع وغيرها. أما القسم الثالث فخصصه لنظرية العامل منتقدا منتقديها.

تعدّد ذكر لفظة الأصول في المعاجم اللغوية من معجم إلى آخر قديمها وحديثها، وقد اتفقت في بيان معناها اللغوي المشترك بينها، ولا نكاد نعثر في معجم من المعاجم على اختلاف للفظة الأصول عما جاء في غيره، بينما انفرد بعضها عن بعض بمعناها الدقيق في علمي أصول النحو وأصول الفقه؛ بمعنى الدليل الثابت والراسخ الذي يُبنى عليه.

القيـاس:

طريق يسهل القيام به على اللغة ووسيلة يستطيع الإنسان من خلالها النطق بآلاف من الكلمات والجمل من غير أن تقرع سمعه من قبل أو يكون بحاجة في الوثوق من صحة عربيتها

إلى المطالعة في كتب اللغة أو الدواوين الجامعة الخاصة بمنثور العرب ونظمها، وقد يخطر على بال القارئ أن في اللغة ألفاظاً مترادفات بالغات في الكثرة قد يصل المعنى الواحد إلى عشرات أو مئات من الأسماء[١].

القياس في اللغة والاصطلاح

القياس لغة: "القاف والواو والسين أصل واحد يدل على تقدير الشيء بالشيء"[٢] فيقال قاس الشيء يقيسه قياسا وقيساً أي قدره، والمقياس: المقدار"[٣].

والقياس في الاصطلاح: " حمل فرع على أصل في حكم بجامع بينهما"[٤]. فهذا التعريف حوى أركان القياس، وهي: الفرع، والأصل، وحكم الأصل، والجامع وهو العلة.

قال السيوطي في الاقتراح: " هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه • قال: وهو معظم أدلة النحو الواردة والمعمول عليه في غالب مسائله كما قيل: "إنما النحو مقياس يتبع ولهذا قيل في حده: إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب "[٥].

قياس المنطق: كما ذكره محمد عيد في الأصول النحوية:(وهو إحدى الوسائل التي تنظم التفكير بطريقة صورية، وقد عرفه أرسطو في كتابه(المباحث)(بأنه الاستدلال الذي إذا سلمنا فيه ببعض الأشياء لزم عنها بالضرورة شيء آخر)[٦]

وهو ما ذهب إليه محمد الحلواني في كتابه(أصول النحو العربي)[٧].

أما قياس الفقه فهو ـ كما قال الشيرازي في اللمع ـ(حمل الفرع على الأصل في بعض أحكامه بمعنى أن

يجمع بينهما) أو بمعنى(هو إظهار حكم الأصل في الفرع لظهور علة فيه، كحرمة بيع الأرز بالأرز متفاضلا، قياسا على الحنطة، فإن قوله(ص)(الحنطة بالحنطة مثلا بمثل والفضل ربا)، يدل ذلك على حرمة وعدم جواز التفاضل بين المتماثلين جنسا وقدرا، لأنه لا يتأتى التماثل من غيرهما) • فهو قياس، لأنه يتخذ من الأصل قضية عامة هي في مثالنا(التفاضل محرم في متساوي الجنس والمقدار من المكيل والموزون) ثم يقيس على ذلك ما يتحقق فيه ذلك من كل مكيل وموزون ـ وهو نفسه طريق المنطق[٨].

أما قياس النحو فيعرفه ابن الأنباري في كتابه (جدل الإعراب) يقول: " هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه " أي معناه قياس الأمثلة على القاعدة، فالمنقول المطرد يعدّ قاعدة، ثم يقاس من خلالها غيرها، فهو إذن كما يقول ابن الأنباري في كتابه " لمع الأدلة "(حمل فرع على أصل بعلة) وإجراء حكم الأصل على الفرع[٩].

يحاول محمد عيد ربط مفهوم القياس النحوي بقياس الأمثلة، فقد أشار محمد عيد إلى قياس الأمثلة وهو يشرح ما ذكره ابن الأنباري: " حمل غير المنقول... " فيقول: " إن المنقول المطرد يعدّ قاعدة، ثم يقاس من خلالها غيرها "[١٠]. تُعدّ القاعدة في النحو حكما من أحكام القياس يجب أن يخضع لها كل الأمثلة، فيقال مثلا " حق الحرف المشترك الإهمال، وحق المختص بقبيل أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل " فهذا قياس يجب أن ينطبق عليه كل الحروف، وما خرج عن ذلك فهو في حاجة إلى وجوه من الأول، كما يقول

الأشموني بعد أن أورد القياس السابق مباشرة: "وإنما عملت(ما) و(لا) و(إن) النافيات مع عدم الاختصاص، لعارض الحمل على(ليس) على أن من العرب من يهملهن على الأصل، وإنما(ها) التنبيه لم تعمل و(أل) المعرفة مع اختصاصها بالأسماء ولا(قد) و(السين وسوف) و(أحرف مضارعة) مع اختصاصهن بالأفعال، لتنزيلهن منزلة الجزء من مدخولهن، وجزء الشيء لا يعمل فيه "[١١].

فهذا مثال للقاعدة العامة التي تخضع لها أمثلة اللغة، وما خرج عن ذلك أوّل وهنا كان القياس ذا حدين في حمل حروف النفي العامة غير المختصة مرة على(ليس) ومرة أخرى على(الأصل).

أمّا الدكتور محمد خير الحلواني، فإنه يطلق القياس على أمرين، فأحياناً يراد به مجموع العمليات الذهنية التي تؤدي إلى الاستنباط، فمثلا يقال: مذهب القياس. وقد يطلق على جزء من العمليات، فيقصد به حمل فرع على أصل لعلة جامعة بينهما، وإعطاء المقيس حكم المقيس عليه في الإعراب أو البناء أو التصريف.

ولنضرب مثالا نوضح به عناصر القياس:

قاس النحويون "لا رجلَ" على "خمسةَ عشرَ" وأعطوها حكمها في البناء على الفتح. وعلى هذا تكون:

١- لا رجلَ: فرعاً أو مقيساً.

٢- وخمسة عشرَ: أصلاً أو مقيساً عليه.

٣- والبناء على الفتح: هو الحكم.

٤- أما العلة الجامعة بين الفرع والأصل فهي على الشكل الآتي:

أصل: خمسة عشر " خمسةٌ وعشرة " لأن معنى الجمع واضح فيها، ولكن حذفت الواو لفظا، وبقي معناها، وركب الجزءان تركيباً مزجياً وأدى ذلك إلى حذف علامة التأنيث

من الجزء الثاني اكتفاء بها في الجزء الأول[١٢].

يقول ابن جني(ت٣٩٢هـ): (مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس)، وقال أستاذه الفارسي(ت ٣٧٧هـ): (أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس)[١٣].

ويشير ابن الأنباري إلى مقدار نفوذ القياس في النحو بعبارات مثل(إنما النحو قياس يتبع)[١٤].

نشأة القياس في الدرس اللغوي:

١ ـ نشأة القياس قبل العرب:

ظهر القياس في بساط البحث اللغوي عند الإغريق منذ قديم الزمن؛ نتيجة لطبيعة اللغة وعلاقتها بالفكر؛ التي توضح منزلة القياس في اللغة ونمائها وبقائها وفي تلبية حاجات الإنسان؛ فصارت دراسة عملية القياس ـ بسبب ذلك ـ ذات شأن كبير في الدراسات اللغوية؛ وأصبحت من أهم الركائز التي قامت عليها تلك الدراسات منذ الأزمنة الغابرة، ولا أدل على ذلك من ذلكم الصراع الذي اندلعت نيرانه حوالي القرن الثاني قبل الميلاد واستمر طويلا بين مؤسسي النحو التقليدي الإغريقي، وكان النضال فيما يتعلق باستقامة اللغة وسلامتها، أو عدم سلامتها؛ فتولد من ذلك اتجاهان:

اتجاه يقول بالقياس؛ وأن اللغة منتظمة ومطردة؛ لأنها نظام وضعي.

واتجاه معاكس لذلك يتجه نحو منهج السماع أو(الشذوذ) ويرى أن الاطراد في اللغة لا يشكل إلا جزءاً بسيطاً؛ لأنها فترات إنسانية[١٥].

وتجدر الإشارة إلى أن كلا الاتجاهين لا ينكران مطلق " القياس " وإنما محل النزاع بينهم كان كامناً في طبيعة الاطراد في اللغة، وهل يوجد الاطراد الظاهر في اللغة ؟ أو الشذوذ؟

وأين يتمثلان؟. وللرد على تلك الاستفسارات ظهر اتجاه ثالث يدعو إلى الجمع بين الاتجاهين القديمين؛ معترفا بدور القياس والسماع معا[١٦].

ويرى الدكتور عيد، أن فكرة القياس النحوي منشؤها المنطق الإغريقي فيقول: " إنّ القياس النحوي قد أشبه الاستقراء في الصورة فقط باستخدام النصوص في بدايته أداة له، والحقيقة أنّ منشأ فكرته هذه لدى النحاة لم تكن النصوص اللغوية بل كان منشؤها المنطق الإغريقي "[١٧].

أمّا الدكتور الحلواني فيرى في هذه المسألة أنه لا يمكن أن يكون القياس النحوي ولا الفقهي قد تأثر بالقياس المنطقي؛ بحيث إنهم انطلقوا(أصحاب قياس المنطق) من التجارب اليومية التي تمثل الأشياء المادية وأخضعوها للقياس بأشياء طارئة، فيقول في ذلك: "وليس من الضروري أن يكون علماء النحو أو علماء الفقه أخذوه عن أرسطو وطبقوه في أصول علومهم "[١٨].

ويضيف في ذلك:" في أذهانهم مقدمات كبرى اجتمعت من تجارب الحياة بعضها بالإنسان وبعضها بالحيوان... فهم يقسمون ظواهر طارئة على المقدمات ويصلون بها إلى النتائج الناجمة عن القياس "[١٩].

يرى الدكتور عيد أن النحو العربي متأثر بالمنطق اليوناني، وحين يصل إلى بحث العلة يحتج بكلام مشهور لابن جني في الخصائص، وهو أن علل النحو أقرب إلى علل أهل الكلام منها إلى علل الفقهاء[٢٠].

ويرى الدكتور حامد ناصر الظالمي أن رأي الدكتور محمد عيد لم يستند إلى دليل علمي فقوله(شرح أرسطو في كتابه (التحليلات الثانية) العلة شرحا ضافياً وقسم علل البرهان إلى أقسامها الأربعة وهي(المادية

والصورية والفاعلية والغائبة)[٢١].

واستند في ذلك إلى كتاب الفلسفة اليونانية ليوسف كرم[٢٢].

ويوسف كرم لم يذكر هذه العلل في موضوع التحليلات الثانية كما قال محمد عيد، بل ذكرها عند عرضه لموضوع كتاب(الطبيعة) لأرسطو لا في كتاب المنطق.

ومن جانب آخر فلا صحة لقول محمد عيد إن أرسطو شرح العلل شرحاً ضافياً في كتابه (التحاليل الثانية) بل إن أرسطو لم يفصّل الموضوع هنا، وانما فصّل ذلك في كتاب(الطبيعة) إذ أورد في المقالة الثانية من كتاب(الطبيعة) الفصل الثالث بعنوان: العلل أنواعها وأحوالها[٢٣].

وهذا دليل على أن محمد عيد الذي قال إن التعليل النحوي متأثر بعلل أرسطو، لم يطلع على مؤلفات أرسطو اطلاعاً كافياً.

قلنا في الباب الأول من هذه الرسالة إن أتباع المنهج الوصفي ـ ومحمد عيد منهم ـ قالوا إن النحو العربي قد دخلت عليه مؤثرات أجنبية وأصبح علم النحو لا يمثل النحو العربي حقيقة، فالواجب نبذ هذا النحو والبدء بنحو جديد، وهو النحو الوصفي الذي يخلو من تلك المباحث العقلية التي جاءت عن طريق المنطق. إذن القول بالأثر الأجنبي هو مبرر لدراسة النحو دراسة وصفية[٢٤].

إنّ غاية النحاة وضع القواعد والضوابط والأحكام لأمرين: أولهما التمكن من تحليل النص القرآني على الوجه المرضي وفهمه فهماً صحيحاً، وثانيهما حفظ اللسان العربي من الضياع؛ لذلك انبرى الأوائل فاستنبطوا نظاماً ليكون حجة تقي المسلم اشتباه السبل بينه وبين النص القرآني، وهذا النظام ملزم وسلطة حاكمة وشرع لا ينبغي مخالفته، وإن كان الشرع في اللغة من اللغة نفسها،

وقد تمخض هذا المجهود عن مفهوم نظري غاية في الأهمية بل يعد أساس العمل النحوي وركيزته ألا وهو القياس. الذي يبدأ بملاحظة الظواهر اللغوية ثم تصنيف هذه الظواهر واستقراء عناصر جزئياتها بالمقابلة والحوار والاستنطاق، وينتهي بأن يحاول أن يستظهر القانون الجامع الذي يفسر لنا هذه الظواهر، ويستخلص الأحكام التي يجب اتباعها، ويعدّ شاذاً إذا خرج عنها[٢٥].

مرحلة النشأة:

نشأ القياس أول ما نشأ- في رحاب مدينة البصرة، يدل على ذلك قول أبي فَيْد مؤرخ السدوسي إنه قدم من البادية ولا معرفة له بالقياس، وإنما كانت معرفته قريحته، ولعلّ أقدم مَن ينسب إليه الولوع بالقياس من متقدمي النحاة الحضرمي(ت١١٧هـ)، وأثر بأنه أول مَن فرّع النحو وبعجه، وهو الذي مدّ القياس والعلل، حتى أنه وسم بأنه كان شديد التجريد للقياس[٢٦].

يذكر محمد عيد أن كلا من ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر كانا من الموالين، فابن أبي إسحاق مولى لآل الحضرمي، وهم بدورهم موالٍ لبني عبد شمس، ويشير لذلك الفرزدق في هجائه له بقوله:(ولكن عبد الله مولى مواليا) وأمّا الآخر فقد كان مولى لثقيف، ولذا سُمِّي " عيسى بن عمر الثقفي " بل إن سلسلة النحاة من عيسى بن عمر إلى أبي الأسود جلها من الموالي[٢٧].

فقد توافرت لهم بذلك دواعي الاختلاط بالأجانب والاتصال بهم.

يضاف إلى ذلك أن " ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر " قد عاشا في النصف الأول من القرن الثاني للهجرة، فابن أبي إسحاق قد(ت ١١٧هـ)، وعيسى بن عمر قد(ت ١٤٩ هـ)، وهو عصر بداية العلوم بمعناها المنظم ـ كما تقدم

ـ وقد شاعت العلوم الإغريقية ومنها "المنطق" بين الدارسين في العربية.

ثم حقيقة ثالثة هي أن ابن أبي إسحاق ـ كما يقول عنه تلميذه يونس بن حبيب ـ كان له ذهن نافذ ونظر ثاقب وعقل قوي.

إذا وضعت هذه الأمور الثلاثة متجاورة، أن من نسب له القياس هو صاحب استعـداد ذهني في القياس والنظر ـ وأنه ظهر في عصر توافرت فيه الظروف للتـأثـر بالثقـافة الأجنبيـة ـ وأنه أحد الموالي الذين كـان لهم صلـة بمن يعرفـون هـذه الثقـافة ـ إذا وضعت هذه الثلاثة متجاورة فإنها تشير إلى أن منشأ هذه الفكرة هـو المنطـق اليونـاني والنـحو السـريـاني. فالمنطق في حينها كـان أهم مـا عـرف عـن أرسطـو، والقياس من أبحاثه الرئيسية.

كل هذا يدل بطريقة تكاد تبلغ حد التأكيد ـ وإن لم تكن مباشرة ـ على أنه تأثر في إدخال فكرة القياس في النحو بالمنطق[٢٨].

ففكرة القياس النحوي بمعناه في الفقرة السابقة قد وجدت منذ بداية النحو، ولا مغالاة في القول: إنها وجدت متكاملة المعنى مع أن أبحاث النحو كانت قليلة فالتوسع الذي حدث بعد ذلك كان في تنظيم هذه الفكرة والمغالاة فيها مع توسع الأبحاث النحوية وتشعبها، وذلك لأن فكرة القيـاس مرتبطة بـالعقـل والتفكيـر، فهي جزء من قوانين المنطق العقلية، أما الرصيد العلمي فهو نتيجة مجهودات متتابعة تنضم وتزيد[٢٩].

مرحلة المنهج:

وتطور الفكر النحوي عموماً وأصول القياس وضوابطه خصوصاً، فقد شهدنا مرحلة تأسيس المنهج لدى الثقفي وابن العلاء، وقوي عند الخليل، وعرف بتوسعه في القياس وتصحيحه لبعض قواعده، فهو كاشف قناعه كما

قال ابن جني، والناظر لكتاب سيبويه يجد فيه أمثلة كثيرة للأقيسة المختلفة المتعددة، مما يدل على أن القياس وصل على يد الخليل إلى كامل نضجه، وتمام قوته، وأنه أصبح أساساً من أسس الدراسة النحوية التي تبنى عليها القواعد، ويوزن بها الكلام[٣٠].

ويمكن القول عموماً بأنّ أئمة المذهب البصري نَحوا بالقياس نحو الدراسة العلمية المنهجية خصوصاً لدى ابن جني وابي علي الفارسي.

مرحلة التنظير:

يمكن القول بأن مرحلة التنظير للقياس النحوي بدأت متأثرة بالبحوث الفقهية والأصولية، فقد تصدى لها أبو البركات الأنباري تعريفاً و منهجاً وتفريعاً، وصنف كتابه في أصول النحو الذي قال في مستهله بأنه وضع كتابه على حد أصول الفقه لأن بينهما من التقارب ما لا يخفى والفقه معقول من منقول، كما أن النحو معقول من منقول، ويعرف حقيقة هذا أرباب المعرفة بهما، وبذلك جعل القياس النحوي تقدير الفرع بحكم الأصل، وبذلك صار القياس ذا حد وشروط وأركان. ويرى الزبيدي أن تعريفات الأنباري تختلف تماماً عن تعريفات السابقين عليه، فهو قد نقلها عن الفقهاء[٣١].

ويرى أبو المكارم أن النحاة قد اضطروا بعد أن تحدد تصورهم لمدلول القياس على هذا النحو إلى التصدي لعدد من المشكلات التي لم يكن بد من مواجهتها، وتحديد موقفهم منها[٣٢]، وهي:

ـ تحديد معنى الاطّراد، وما الأسباب التي اتبعوها لاستكشاف المطرد وغير المطرد؟

وقد اضطرهم الاطراد إلى تحديد موقفهم من استقراء المادة اللغوية، وبذلك ظهرت المشكلة الثانية وهي كيفية استقراء النصوص اللغوية.

وأبرز أسس الاستقراء المتبع كانت: تحديد مصادر المادة اللغوية التي اعتمدت على السّماع والرواية. ويقصد بالسماع الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن النـــاطقين بهـــا، والـــرواية ما يـــرويه العالم مما سمعه من جيل سابق من المتكلمين باللغة أو العلماء. وقد اعتمد النحاة في جمع المادة اللغوية واستقرائها على:

أعراب البادية المنتشرين في بوادي الحجاز ونجد وتهامة.

وفصحاء الحضر.

ومن العلماء الذين اشتهروا بجمع المادة اللغوية الفراهيدي الذي وضن ما سمعه في عشرين رطلاً، والكســـائي الذي أنفـــد خمس عشـــرة قنينـــة حبـــر في التدويـــن، وأبو عمرو الشيباني الذي دخل البادية ومعه قنينتان من حبر فما خرج من البادية حتى أفناهما بكتابة سماعه عن العرب. وكانت الرواية الطريق الثاني لاستقراء المادة اللغوية واستقصائها، وكانت الرواية حتى أواخر القرن الأول الهجري مقصورة على الشعر وحده، ومن ثم تطورت وضمت مرويات أخرى غير شعرية من نثر وأمثال وخطب إلخ، وجرى هذا النقل بطريقين:

ـ تدوين الرسائل المختلفة التي ذكر فيها العلماء محفوظاتهم ومسموعاتهم.

ـ ما ذكره النحاة المتقدمون أنفسهم في مؤلفاتهم أثناء عرضهم للظواهر اللغوية المختلفة وتقعيدهم لها.

الاختلاف في القياس:

اتفق النحاة على وجود القياس في النحو، ومن العبارات المشهورة " اعلم أن إنكار القيـــاس في النحـــو لا يمكن، لأن النـــحو كلـــه قيـــاس"(٣٣).

وقد اضطربت نظراتهم إليه اضطرابا شديدا، فيثبته بعضهم أحيانا وينفيه آخرون، ويرى بعضهم الشاهد اللغوي الواحد قياسا ويرى الآخر

أنه ليس كذلك، وربما وجه الشاهد الواحد توجيهات مختلفة، وكل منها في نظر الموجه مقيس عليها وقد تتعارض وتختلف، فيلجأ حينئذ إلى الترجيح والتأويل.

وهذه بعض الأمثلة التي تمثل اضطراب القياس:

ذهب الفراء والأخفش والمبرد إلى أن حذف عامل المصدر قياس في الدعاء، تقول(ضرباً له) و(قتلا) ونحوه، ومذهب سيبويه أنه لا ينقاس[٣٤].

ذهب ابن مالك إلى اختيار اتصال الضمير في " باب كان وخال " فيختار " كنته" و" خلتنيه" وذلك لأن الاتصال هو الأصل ـ وذهب سيبويه الى اختيار الانفصال، وذلك أن الضمير في البابين خبر في الأصل وحقه الانفصال[٣٥].

فكل منهما قد قاس على أصل لديه.

ويرى محمد عيد أن مظاهر الاضطراب في القياس يمكن أن تصب في مجريين عامين:

أولهما: وجود قياس واحد لا تؤيده النصوص المسموعة، وفي هذه الحالة ينكره بعض النحاة مستدلين بتلك النصوص.

الثاني: تعارض الأقيسة، بأن يكون للأمر الواحد قياسان أو أكثر وتختلف نظرة النحاة لكل قياس منها، وكلها صحيح في نظرهم.

هذان المجريان يعود إليهما بصورة عامة غالبية المسائل التي اضطرب فيها القياس فالنزاع إما أن يكون حول قياس واحد أو حول أقيسة متعددة.

فالقياس إذن قد وضع منذ البدء مختلفا، أو وضع قياس واحد لا غير ثم خولف إلى قياس آخر في الموضع نفسه جار في الصحة مجرى الأول، وهذا الافتراض لا يثبت أمام الحقيقة، ذلك لأن واضعي اللغة ـ إن كان قد وضعها أحد ـ لم يفكروا مطلقا فيما ينسبه لهم"

أبو الحسن وابن جني " فلم يكن في أذهان المتكلمين أو الواضعين أقيسة من البداية، سواء أكانت مختلفة أو غير مختلفة[٣٦].

أركان القياس:

للقيـــاس أربعـــة أركـــان هـــي:(أصـــل وهـــو المقـيس عليـه وفـروع وهـــو المقيـس، وحكـــم وعلـة جـــامعـة)[٣٧].

وذلك لأن القيـــاس هـــو:(عمليـــة يتـــم معها إلحـــاق فـــرع بأصـــل لأي حـكم ثبـــت لهما بجامع بينهما)[٣٨].

قسم المقيس عليه من نصوص اللغة على النحو الآتي[٣٩]:

١- مطرد في القياس والاستعمال مثل: قَـامَ زيد، ويعد هذا القسم الغايـة المطلوبـة.

٢- مطـرد في القـياس شـاذ في الاستعـمال كماضي(يدع) الذي عد قليلا في الاستعمال، مع جواز القياس عليه، ومثاله الثاني خبر(عسى) الذي يكون مضارعا مقرونا بأن أو مجرداً منها، وقد جاء اسماً صريحاً في أمثلة معدودة، فقالوا في المثل(عسى الغوير أبؤسا)[٤٠].

٣- مطـرد في الاستعمـال شاذ في القيـاس ومثال ذلك: استحوذ ـ واستصوب، فقد ورد كل منها على خلاف القاعدة القاضية بقلب واوها ألفاً، وقيل عن هذا القسم إنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره، فلابد من اتباع السمع الوارد فيه نفسه.

٤- شـــاذ في القيـــاس والاستعمـــال جميـعا، ومثالـه قول بعض العرب: ثوب مصوون، ومسك مدووف، وفرس مقوود، فمثل هذه الكلمات الشاذة تحفظ عند الجمهور، ولا يقاس عليها.

لا يشترط في المقـيس علـيه الكثـرة (فقد يقـاس على القليـل لموافقتـه للقيـاس، ويمتنـع على

الكثير لمخالفته له)[٤١].

يرى محمد عيد أن اللغة بصفتها نشاط للأفراد لا تخضع دائما للقياس ولذا تكثر فيها الظواهر التي لا تخضع لقانون مطرد، وأن المحدثين نظروا إلى القياس من زاوية تختلف عن زاوية النحاة الأوائل فالقياس لدى النحاة المحدثين عمل يقوم به المتكلم لا النحاة والمقيس عليه هو النظم اللغوية العرفية التي تختزن في ذهن المتكلم وشعوره دون مجهود وليست القواعد المحفوظة المقررة، والمقيس هو الحدث الكلامي الذي يتحقق فعله وليس إخضاع ما ورد من كلمات للقوانين، كما يرى أن اتخاذ القاعدة أساساً ثم فرضها على المفردات عمل يجافي الروح العلمية الصحيحة، لأنه يقوم أساساً على التحكم، والتحكم لا يتفق في طبيعته مع الروح العلمية للمنهج الوصفي[٤٢].

وهذا ما ذهب إليه محمد الحلواني من أن القياس هنا من عمل المتكلم الفصيح، لا من عمل النحوي، فهو ينبع من التفاعل القائم بين الذهن الإنساني وتجدد الحاجات التي تتطلب صيغا لغوية جديدة. فالمتكلم منذ طفولته يتمثل قوالب اللغة المحكية، حتى تصبح مع الأيام نماذج يصب فيها عدد لا يحصى من التراكيب التي تدعو إليها الأفكار المتجددة، والمواقف الشعورية، ولكن ذلك كله إنما يجري في ذهن المتكلم دون قصد أو تعمد[٤٣].

أقسام القياس:

إنّ المطّلع على تطور الفكر النحوي في كتب الأوائل يلحظ وفرة في المصطلحات وربما اختلافاً فيها وفي المقصود منها في بعض الأحيان، ولم يكن القياس وأقسامه بدعاً في ذلك، فقد تعددت أقسام القياس تبعاً للمذهب النحوي، والنحوي نفسه وربما اختلاف الزمن وتطور الفكر

نفسه، ويمكن رصد اتجاهات أقسام القياس في أربعة، أولها: أقسام القياس بحسب الاستعمال، وثانيها، أقسام القياس بحسب العلّة الجامعة، وثالثها، أقسام القياس بحسب اللفظ والمعنى، ورابعها أقسام القياس بحسب الوضوح والخفاء، وإليكم مزيد بيان بهذه الاتجاهات وأقسام كلّ اتجاه.

أولاً: أقسام القياس بحسب الاستعمال:

ينقسم القياس بحسب الاستعمال على:

ـــ القياس المطرد، والقياس المطرد، هو ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً. والمطرد عند سيبويه على ما تراه الحديثي هو ما اجتمعوا عليه، وليس أرقى من اجتماع العرب على أسلوب معين من التعبير في عدّه أصلاً يقاس عليه غيره مما أشبهه[٤٤]. ويميل اللغويون المحدثون إلى عدّ المطرد والغالب والكثير والشائع عند سيبويه وغيره من النحويين بمعنى واحد. وما يراد به عندهم هو عموم القاعدة الضابطة في أية مسائل من مسألة النحو.

ـــ القياس الشاذ، وهو ما فارق عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره، أي الشاذ هو الخارج عن القاعدة، وذكر القدماء أنه مقابل المطرد في عرفهم، ومن المصطلحات التي استعملوها في مقابل المطرد والغالب والكثير والشائع الشاذ والقليل والنادر والقبيح والرديء والضعيف والفاسد والمحال. وأمثلة هذه المصطلحات عندهم تحفظ ولا يقاس عليها. ومما ذكره سيبويه في هذا الشأن: ولا يمكن لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس[٤٥].

ـــ القياس المتروك، ويسمى بالمهجور، ولم يحدده النحاة وإنما ذكروه وضربوا له الأمثلة، ويقصدون به الأصل الذي كان ينبغي أن يكون في الكلام، وكل ذلك اعتماداً على ما ذكره سيبويه:

وأما ثلاثمائة إلى تسعمائة فكان ينبغي أن تكون في القياس مئين أو مئات[٤٦].

ثانياً: أقسام القياس بحسب العلّة الجامعة

ويقسم القياس بحسب العلّة الجامعة أيضاً على ثلاثة أضرب[٤٧]، هي:

ـ قياس العلّة، وهو أن يحمل الفرع على الأصل بالعلّة التي علق عليها الحكم في الأصل، وينقسم هذا بدوره على قياس المساوي، كحمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بعلة الإسناد، وقياس الأولى، وهو حمل أصل على فرع، أي إن العلّة في الفرع أقوى منها في الأصل، ومنه إلغاء ليس حملاً على ما، وقياس الأذون، وحمل ضد على ضد، أي إن العلة في الفرع أضعف منها في الأصل، لم يضرب الرجل فيحمل الجزم على الكسر.

ـ قياس الشبه، وهو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلّة التي علق عليها الحكم في الأصل.

ـ قياس الطّرد، وقيل فيه: هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإحالة في العلّة، كبناء ليس وإعراب ما لا ينصرف.

موقف ابن مضاء القرطبي من القياس

يستلهم ابن مضاء القرطبي موقفه من القياس من المذهب الظاهري الذي يتبعه، يقول شوقي ضيف: "ولا يكتفي ابن مضاء بطلب إلغاء العلل الثواني والثوالث في النحو، بل يضيف إلى ذلك طلب إلغاء القياس[٤٨].

يأخذ ابن مضاء بالقياس إذا اعتمد فيه على نصوص من كلام العرب المسموع المطرد المؤيدة بالاستعمال الموجودة فعلا في الاستعمال المطرد، ويرفض كل صور القياس العقلي، فهو يرفضه لأنّ النحاة

بحسب زعمه لم يتحروا الدقة فيه، فهم يتأولون النصوص ويحملون الشيء على الشيء دون أن تكون بينهما صلة جامعة "والعرب أمة حكيمة، فكيف تشبه شيئا بشيء، وتحكم عليه بحكمه، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع. وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جُهّل، ولم يقبل قوله، أفلم ينسبوا إلى العرب ما يُجهّل به بعضهم بعضا. وذلك: أنّهم لا يقيسون الشيء على الشيء ويحكمون عليه بحكمه، إلا إذا كانت علة حكم الأصل في الفرع، وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل، وتشبيههم إن وأخواتها بالأفعال المتعدية في العمل[٤٩]

ويبني ابن مضاء موقفه من هذا النـوع مـن القيـاس على مبدأين:

ـــ المشابهة بين المقيس والمقيس عليه غير كاملة.

ـــ انتفاء الصلة بين هذا القياس وكلام العرب والاستعمال[٥٠].

ويعلل ذلك بقوله: «وأما تشبيه الأسماء غير المنصرفة بالأفعال فأشبهُ قليلا، وذلك أنهم يقولون إنّ الأسماء غير المنصرفة تشبه الأفعال في أنها فروع، كما أن الأفعال فروع بعد الأسماء».

أما القياس النحوي، فلـم يتعـرض لـه نصاً، لكن يعـرف رأيه مما ورد في جزئيات عنه:

في التنازع: قال: فإن قيل النحويون لم يذكروا في هذا الباب الفاعل والمفعول والمجرور، وهنا معمولات كثيرة على مذهبهم كالمصادر والظروف والأحوال والمفعولات من أجلها والمفعولات معها والتمييزات، فهل تقاس هذه على المفعولات بها أو لا تقاس ؟

حيث قال: والأظهر ألا يقاس شيء من هذه على المسموع إلا أن يسمع في هذه كما سمع في تلك[٥١].

في التنازع أيضا قال: وأما(كان)

وأخواتها، فإن (كان) منها تجري مجرى الأفعال المقتضية مفعولا، تقول (كنت وكان زيد قائما) و(كنت وكانه زيد قائما) فقائما خبر كنت.

قال الفرزدق[٥٢]:

إني ضمنت لمن أتاني ما جنى وأبى فكان، وكنت غير غدور

وكذلك" ليس " تقول(لست وليس زيد قائما) و(لست وليس زيد إياه قائما) والأظهر أن يوقف فيما عدا(كان) على السماع من العرب، لأن(كان) اتسع فيها، وأضمر[٥٣].

إن فكرة ابن مضاء عن هذا النوع من القياس ترتبط ارتباطا أساسيا بفكرته عن النصوص اللغوية، فهو يجيزه إن ورد له من النصوص ما يصححه، وهو يرفضه إذا لم ترد نصوص تؤيده.

ففي قياس المعمولات على المفعول به في التنازع رفض ذلك(إلا أن يسمع في هذه كما سمع في تلك).

وفي النموذج الثاني توقف الأمر في قياس ماعدا(كان) على السماع من العرب " والأظهر أن يوقف فيما عدا(كان) على السماع من العرب " وأدخل(كان) من بقية الأفعال اتساعا، ولإضمار خبرها.

خلاصة القول: أن ابن مضاء أفاد من المنهج الظاهري في انتقاء القياس ولكنه لم يرفضه في النحو كما فعل علماء الظاهرية في الفقه[٥٤].

اضطراب القياس في رأي ابن مضاء:

لم يتعرض ابن مضاء لهذا الموضوع، ولم يتناوله بطريقة مباشرة بل أشار إلى ما يجره تعدد الأقيسة من اختلاف واضطراب لا طائل وراءهما في حديثه عن التمارين غير العملية.

فهناك قياسان لبناء(فُعْل) من(البيع) أحدهما(بوع) قياسا على (موقن وموسر).

والآخر(بِيع) قياسا على(بيض

وغيد) وقد ذكـر ما ترتب على ذلك من اضطراب قائلا:

وأما أي الرأيين هو الصواب؟ فكل من الرأيين حجة، فحجة من أبدل الياء واوًا أن(بوعا) مفرد، وحمله على(موسر) ونظرائه أولى من الحمل على الجمع، وأيضا فإنا وجدنا الآخر يتبع الأول أكثر مما يتبع الأول الآخر... وحجة من قال(بيع) بالكسر قياسه على(بيض) وإبداله الضمة كسرة لتصح الياء أولى من رد الياء إلى الواو، لأن الياء أخف وهي الغالبة على الواو، وكما يتبع الآخر الأول، كذلك يتبع الأول الآخر، قالوا في تصغير(شيخ)(شيِيخ) وكسرت الشين من أجل الياء[٥٥].

النزاع والاضطراب في القياس لا جدوى منه في رأي ابن مضاء، وأساس عدم الجدوى لديه يرتبط باحترامه لنصوص اللغة، وقد وضح ذلك في أمرين:

الأول: ليس هذا من اللغة الفصيحة التي يحتاجها الناس، فحاجة الناس إلى معرفة اللغة لا تفتقر لهذا الاضطراب والنزاع.

الثاني: أنه مظنون مستغنى عنه، والظن ليس نصا من نصوص اللغة، ومن أهم ما يترتب عليه اضطراب الأقيسة.

وهناك أمر آخر أشار إليه ابن مضاء عرضا وهو " فكرة الشذوذ" فقد تعرض لها وهو يتحدث عن النصب بعد " فاء السببية " في الواجب، وقد وصف ذلك بالشذوذ، وساق في ذلك ثلاثة أبيات من الشعر، لكنا لا نرى له بعد ذلك حديثا عن هذا الموضوع في ثنايا الكتاب، وأغلب الظن أن فكرة اضطراب القياس قد أحسها ابن مضاء إحساسا غامضا لم تتضح لرؤياه اتضاحا يدفعه إلى مواجهتها في صراحة كما فعل في أفكاره الأخرى[٥٦].

وذكر الدكتور محمد عيد، أن رفض القياس اجتهاد موفق من ابن مضاء، والأسس التي بنى عليها هذا

الرفض أسس مقبولة بمقياس الاجتهاد الفردي ومن زاويتها السلبية، ذلك لأن العلاقة الذهنية بين الظاهرتين لا تصلح أساسا لبناء القواعد اللغوية، فهذه المشابهة قائمة على العقل، واللغة لا تدرس على أساس العقل، وإنما تدرس على أساس العرف[٥٧].

قياس التمارين غير العلمية

المقصود بهذا القياس تلك الأبحاث التي يوجد الكثير منها في كتب النحو والصرف، ولا تقدم للغة شيئاً مفيدا، فهي تدل على البراعة الذهنية أكثر مما تخدم اللغة وقد شمل ذلك النوع من القياس ما يأتي: حروف الكلمات، وأيها هو الأصل؟ وأيها الزائد العارض؟ وبخاصة الكلمات التي لا تعرف أصولها، مثل(كلا وكلتا) فقد قال الكوفيون فيهما ـ في خلاف طويل مع البصريين ـ إن فيهما تثنية لفظية ومعنوية، والدليل على أن ألفهما للتثنية أنها تنقلب إلى الياء في النصب والجر إذا أضيفتا الى المضمر.

ومن ذلك حديثهم عن الضمير (أنت) واختلافهم فيه فقال الفراء: جميعه هو الضمير، وقال ابن كيسان الاسم منه(التاء) فقط، وهي(التاء) التي في(فعلت)ولكن زيد معها(أنْ) تكثيرا للفظ، واختاره أبو حيان.

وذهب جمهور البصريين إلى العكس، فقالوا: الاسم هو(أن) والتاء حرف خطاب والذي دعا إلى البحث في حروف مثل هذه الكلمات هو القياس على الكلمات الصحيحة وإيجاد كلمات قياسا على كلمات أخرى، والعجب أنهم يعترفون بأن الكلمات المقيسة لم ينطق بها عربي أصلا، ولكنه القياس.

يقول السيوطي نقلا عن ابن جني "وكذلك تقول: من الضرب (ضربرب) ومن القتل (قتلتل) ومن الشرب (شربرب) ومن الخروج (خرجرج) وهو من العربية بلا شك

وإن لم تنطق العرب بواحد من هذه الحروف)[٥٨].

تلك الجمل التي ترد قياسا على قواعد توضع ويجب اطرادها، ومن ذلك قولهم(كان) أصل لكل فعل وحدث، فيتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها،ولذلك تدخل باب التعجب، وذلك قولك(ما كان أحسن زيدا) فإن أخرتها فقلت(ما أحسن ما كان زيد) فالوجه الرفع...(ما كان أحسن ما كان زيد).

ويقول الدكتور محمد عيد: إنني لم أر نصا عربيا قديما أو مولدا مثل(ما كان أحسن ما كان زيد) ومن مثل ذلك كثير مما في باب التنازع والاشتغال من العبارات المتهافتة.

أما الأسباب التي دعت إلى وجود هذه التمارين في النحو ؟ فهي ما يأتي:

١- التعمق في القياس إلى حد خرج به عن حدود استعماله إلى افتراضات لا قيمة لها

٢- ربما كان للمنافسة العلمية وإظهار المقدرة على الصناعة أثر في ذلك، وقد أشار إلى ذلك ابن جني، فهذا التلاقي لأبنية التصريف بين القوم يعزى إليه بعض المسؤولية عن هذه التمارين.

٣- التردد المنطقي الذي اضطرهم إلى القسمة العقلية، مثلا اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة مسألة صرفية، فإما أن تكونا في أول الكلمة أو وسطها أو آخرها، وعلى كل إما أن تكونا ساكنتين أو متحركتين أو متخالفتين. وعند محاولتهم تطبيق ذلك كله افترضوا أشياء لم تنطق بها العرب[٥٩].

أمـا موقف ابـن مضـاء مـن قيـاس التمـارين غيـر العملية، فقد وضح رأيه فيما تناوله من مظاهره.

ففي الجمل غير العملية قال: تقول(أعلمت وأعلمني زيد عمرا منطلقا) على التعليق بالثاني، وعلى التعليق بالأول (أعلمت وأعلمنيه

إياه زيدا عمرا منطلقا) وفي التثنية (أعلمت وأعلمانيهما إياهما الزيدين العمرين منطلقين) وفي الجمع (أعلمت وأعلمونيهم إياهم الزيدين العمرين منطلقين) تقدير الكلام (أعلمت الزيدين العمرين منطلقين، وأعلمونيهم إياهم) قال: ورأيي في هذه المسألة وما شاكلها أنها لا تجوز، لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب، وقياسها على الأفعال الدالة على مفعول به واحد قياس بعيد، لما فيه من الإشكال بكثرة الضمائر والتأخير والتقديم[٦٠].

وفي المفردات غير العملية قال: ومما ينبغي أن يسقط من النحو(ابنِ من كذا مثال كذا) كقولهم ابن من (البيع) مثال (فُعل)فيقول قائل (بوع) أصله (بيع) فيبدل الياء واوًا لانضمام ما قبلها، لأن النطق بها ثقيل... ومن قال (بيع) بالكسر، كسر الباء لتصح الياء، كما قالت العرب(بيض وعين وغيد) في جمع (بيضاء وعيناء وغيداء)، وهذا هو النزاع والمجادلات في احتجاج كل لرأيه[٦١].

والأسس التي بنى عليها رأيه في رفض ذلك القياس[٦٢]هي:

أولا: بعد العلاقة بين المقيس والمقيس عليه، إنها علاقة مختلقة أدت إلى هذه التمارين التي لا تجدي " فقياس الأفعال الدالة على ثلاثة مفاعيل على ما يدل على مفعول به واحد قياس بعيد " في التنازع ـ والمفردات التي تبنى على غيرها ـ سواء أكان هذا الغير صيغة أو كلمة أيضا من القياس المختلق، لأن القياس في المفردات له أبواب خاصة محددة، فليس لأحد أن يخترع في اللغة كما يريد، ولذلك وصفه بأنه ينبغي أن يسقط من النحو، ووصفه أخيرا بعدم الجدوى.

ثانيا: اللغة لا تؤيد ذلك القياس، فالجمل غير العملية لم يأت لها نظير في كلام العرب، والمفردات غير

العملية لا تفيد في معرفة الفصيحة الصحيحة.

فهذا الـــرفض إذن كـــان من أسسه احتـــرامه للنصوص اللغوية الصحيحة.

أما القياس العقلي والاستقراء فقد رفضه ابن مضاء حيث بنى رفضه على أن المشابهة غير تـامة بين الحكمين ـ وأن العرب لـم تـرد ذلك ـ وأنه قياس يقـوم على الظن. ووافق الدكتور محمد عيد هذا الرأي وقال إن رفض هذا القياس اجتهاد موفق من ابن مضاء، والأسس التي بنى عليها هذا الرفض أسس مقبولة بمقياس الاجتهاد الفردي ومن زاويتها السلبية، ذلك لأن العلاقة الذهنية بين الظاهرتين لا تصلح أساسا لبناء القواعد اللغوية، فهذه المشابهة قائمة على العقل، واللغة لا تدرس على أساس العقل، وإنما تدرس على أساس العرف.

أما إرادة العرب هذا القياس التي رفضها ابن مضاء، فهي إرادة للنحاة لا للعرب ذلك لأن نسبة النحاة إلى العرب إرادة ذلك غير صحيحة، فالعرب لم يفكروا في الأقيسة وطريقتها، لأنهم كانوا يتكلمون فقط[٦٣].

الخـــاتمـة:

هنا يحسن أنْ يُختَم الحديثُ بالإشارة إلى أبرز النتائج التي هي:

١- بذل الدكتور محمد عيد جهـدا واضحًا عبر الموازنة بين معطيات علم اللغة الحديث ومعطيـات علم النحو العربي.

٢- لم يتمكن من الإحاطة بـالأصـول النحـويـة القـديمـة، فلا يكـاد يعـرضها عرضًـا سويـًا بل إنه لا يكاد يدرك أغراض القدماء في كثير من المواضع فهو ينال منهم، وينعت أساليبهم بالبعد عن المناهج اللغوية.

٣- تبين في كتاب الدكتور محمد عيد أن علم اللغة الحديث قد استهواه إلى درجة كبيرة جدا، حتى جعله يعد

بعض " الأصول " القديمة ضربا من التأويل البعيد عن حقائق اللغة وطرائق دراستها.

٤- أعجب الدكتور محمد عيد بابن مضاء إعجابا شديدا و وافقه في كثير من الأمور .

٥- بذل الدكتور الحلواني جهدا كبيرًا في إيضاح أصعب المشكلات اللغوية في أيسر الأساليب الحديثة ووضح أنّ دراسته قديمة وسر قدمها هو عنوان كتابه المألوف، ولكن مضمونه يختلف عما وسم بعنوانه،وهذا سر جدتها.

٦- يرى الدكتور محمد الحلواني أن القياس هنا من عمل المتكلم الفصيح، لا من عمل النحوي، فهو ينبع من التفاعل القائم بين الذهن الإنساني وتجدد الحاجات التي تتطلب صيغا لغوية جديدة.

٧- الدكتور محمد الحلواني يرى في هذه المسألة أنه لا يمكن أن يكون القياس النحوي ولا الفقهي قد تأثر بالقياس المنطقي؛ بحيث إنهم انطلقوا(أصحاب قياس المنطق) من التجارب في الحياة اليومية التي تمثل الأشياء المادية وأخضعوها للقياس بأشياء طارئة، فيقول في ذلك: " وليس من الضروري أن يكون علماء النحو أو علماء الفقه أخذوه عن أرسطو وطبقوه في أصول علومهم".

الهوامش:

١- ظاهرة القياس وأثرها في النحو العربي، ص٧

٢- ابن فارس مقاييس اللغة مادة(قيس)، ٥ / ٤٠

٣- التهذيب، للأزهري مادة(قاس) ٠

٤- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه، لعبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة(ت٦٢٠هـ)، ص٢ / ١٤١

٥- الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، ص٥٩

٦- أصول النحو العربي، محمد عيد، ص٧٥

٧- أصول النحو العربي، للحلواني، ص١٠٢

٨- ينظر: أصول النحو العربي، محمد عيد، ص٦٧

٩- ينظر: الإغراب في جدل الإعراب، ص٤٥، ولمع الأدلة، ص٩٣

١٠- ينظر: أصول النحو العربي، محمد عيد، ص٦٨

١١- المرجع نفسه، ٦٨

١٢- أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، ص٩١

١٣- الخصائص، لابن جني، ٢/ ٩٠

١٤- لمع الأدلة، للأنباري

١٥- ينظر: اللغة والتطور، الدكتور عبد الرحمن أيوب، ص١٠ ـ ١١

١٦- البنيوية في اللسانيات، الدكتور محمد الحناش، ص٥٢ ـ ٥٥

١٧-أصــول النحــو العــربي، محمــد عيــد، ١٠١

١٨- أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، ص١٠١

١٩- المرجع نفسه، ص١٠١

٢٠- أصــول النحــو العــربي، محمــد عــيد، ص١٣٣

٢١- أصول الفكر اللغوي العربي، د. حامد ناصر الظالمي، ١٠٧

٢٢- تاريخ الفلسفة اليونانية، ١٣٨

٢٣- ينظر: الطبيعة، أرسطو طاليس،

ص١٠٠-١٠١

٢٤- أصول النحو العربي، محمد عيد، المقدمة ٠

٢٥- ضوابط الفكر النحوي: ١/ ٤٢١

٢٦- القياس النحوي، د. خالد حسين أبو عمشة.

٢٧- ينظر: معجم الأدباء، ١٦ / ١٣٧

٢٨- المصدر نفسه، ص٧٢

٢٩- أصول النحو العربي، محمد عيد، ص٧١

٣٠- القياس في النحو العربي، سعيد الزبيدي،ص١٩

٣١- المصدر نفسه، ص٢٠

٣٢- أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم،ص٣٦

٣٣- الإغراب في جدل الإعراب، للأنباري(ت٥٧٧هـ)، ص٩٥

٣٤- ينظر: المقتضب: ٢ / ١٢٤، ارتشاف الضرب، ١٩٦

٣٥- ينظر: شرح ابن عقيل، ١ / ١٠٣ــ١٠٤، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ١ / ١١٩

٣٦- أصول النحو، محمد عيد، ص٧٤-٧٥

٣٧- الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، ص٦٠

٣٨- القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، ص٨٨

٣٩- ينظر: الخصائص لابن جني، ١ / ٩٧

٤٠- مجمع الأمثال،٢ / ٣٤١، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني(ت ٥١٨هـ)،

٤١- الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي، ص٦٢

٤٢- أصول النحو العربي، محمد عيد، ص٩٩

٤٣- أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، ص٩٧

٤٤- القياس في النحو العربي، سعيد الزبيدي، ص٣٦

٤٥- الكتاب، لسيبويه، ٢/ ٤٠٢

٤٦- المصدر نفسه، ١/ ٢٠٩

٤٧- القياس النحوي، د. خالد حسين أبو عمشة، ص١٤

٤٨- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، ص٣٨

٤٩- المصدر نفسه، ص ١٣٤ ـ ١٣٥

٥٠- أصول النحو العربي،محمد عيد، ص٣٧

٥١- الرد على النحاة، ١١٥ ـ ١١٦

٥٢- لم أجد هذا البيت في نسخ ديوان الفرزدق المطبوعة، وهو من شواهد سيبويه ١/ ١٥٦

٥٣- المصدر نفسه، ص١١٤ ـ ١١٥

٥٤- أصـــول النـــحو العـــربي في مـــذهب ابـــن مضـــاء، د. بكري عبد الكريم،ص١١٢

٥٥- الرد على النحاة، ص١٦١

٥٦- أصول النحو العربي، محمد عيد،ص٨٨

٥٧- المرجع نفسه، ص١٠٢

٥٨- الخصائص،١ / ٣٦١

٥٩- أصول النحو العربي،د. محمد عيد، ص٨٢

٦٠- الرد على النحاة، ص١١٣

٦١- المصدر نفسه، ص١٦١

٦٢- أصول النحو العربي، د. محمد عيد، ص٩٠

٦٣- المرجع نفسه، ص١٠٢

المصادر والمراجع:

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧١م٠

٢- أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م٠

٣- أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، الناشر: الأطلسي

٤- أصول النحو العربي في مذهب ابن مضاء، د. بكري عبد الكريم، دار الكتاب الحديث، الجزائر، ١٩٩٩م٠

٥- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٩م٠

٦- الإغراب في جدل الإعراب، للأنباري (ت٥٥٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ١٩٥٧م٠

٧- الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، ط١، دار الكتب، بيروت، ١٩٩٨م ٠

٨- البنيوية في اللسانيات، الدكتور محمد الحناش، الدار البيضاء، المغرب.

٩- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، ط٢، بيروت ٠

١٠- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة، ط٢، ١٩٨٢م ٠

١١- الطبيعة، أرسطو طاليس،

ترجمة: إسحاق بن حنين مع مجموعة من الشروح عليه وحققه وقدم له: عبد الرحمن بدوي، الناشر: الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤م، ص١٠٠-١٠١،

١٢- القياس النحوي، د. خالد حسين أبو عمشة. سنة النشر: ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.

١٣- القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، محمد عاشور السويح، ط١، الدار الجماهيرية،طرابلس، ١٩٨٦م٠

١٤- القياس في النحو العربي: نشأته وتطوره، سعيد الزبيدي، الأردن: دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

١٥- الكتاب، لسيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٣م.

١٦- اللغة والتطور، الدكتور عبد الرحمن أيوب، مصر، مطبعة الكيلاني،ط١ ٠

١٧- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد(ت ٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة.، عالم الكتب. - بيروت

١٨- تاريخ الفلسفة اليونانية،يوسف كرم، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، ٢٠١٢م٠

١٩- تهذيب اللغة، للأزهري(ت٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، راجعه: محمد علي النجار، دار القومية العربية للطباعة، ١٩٦٤م٠

٢٠- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي(ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م

٢١- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه، لعبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة(ت٦٢٠هـ)، مؤسسة الريان للطباعة والنشر،ط٢، ٢٠٠٢م.

٢٢- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري(ت: ٧٦٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٢٣- ضوابط الفكر النحوي، الدكتور محمد عبد الفتاح الخطيب، تقديم: د. عبده الراجحي، دار البصائر، القاهرة، مصر.

٢٤- ظاهرة القياس وأثرها في النحو العربي، الدكتور عبد الله علي محمد إبراهيم،جامعة الأزهر، ط ٦، ٢٠١٩م

٢٥- لمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٧١.

٢٦- مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني(ت ٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد،

دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٢٧- معجم الأدباء، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي(ت ٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .

٢٨- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين(ت ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.